COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

حقوق المرأة بين الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي
دراسة مقارنة

إعداد

طارق حميش

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

فبراير ٢٠١٧م

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة حقوق المرأة في الفقه الإسلامي مقارنة مع القانون الفرنسي. والحقوق التي يركز عليها الباحث في هذه الدراسة، هي حق الميراث، وحق تعدد الزوجات، وحق الحجاب. وقد جاءت هذه الحقوق في ثلاثة فصول تمثل مضمون البحث؛ حيث يسلط الضوء على ما جاء في الفقه والقانون من نصوص، واجتهادات، متبعا في ذلك المنهج الاستقرائي. ومن ثَمَّ ينتقل إلى تحليل هذه المعطيات، شارحا، ومفسرا، ومعللا، بحيث يتسنى للقارئ أن يأخذ نظرة شاملة حول الموضوع. وبعد ذلك يعمد إلى المقارنة بين الفقهين؛ فقه الشريعة، وفقه القانون، كي تكتمل الفائدة. كما يعتمد الباحث على مناقشة الأقوال، والترجيح بينها، على حسب الدليل وقوته، مراعاة لتحقيق المصلحة العامة، وإبرازاً للحق للعيان مؤيدا بالدليل والبرهان. كما تبين الدراسة ضرورة فهم مصطلح حقوق المرأة فهما سديدا، كي لا ينحى به منحا يخرجه عن مقصوده. وقد توصل البحث إلى تأكيد حقوق المرأة في التشريعين، مبينا أنّ الفقه الإسلامي أصلح وأنفع لها. ويختم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات.

ABSTRACT

This study compares women's rights under Islamic jurisprudence and French law. It focuses on the three rights which are heritage, polygamy, and the veil. This study uses the evidence from Islamic jurisprudence and French law following the inductive analytical method. The findings represent a clear understanding of the studied issues through analyzing and classifying the evidence according to their strength and reliability. The aims of this study are determined to present the best conception of women's rights in order to avoid the misunderstanding and corrupted issues that could mutilate this conception. The results confirm women's rights under both Islamic jurisprudence and French law, and assure that Islamic jurisprudence is the best law for women's rights.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion, it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al-Fiqh).

……..
Sayed Sikandar Shah Haneef
Supervisor

……..
Abdul Bari Awang
Co-Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al-Fiqh).

……..
Bouhedda Ghalia
Internal Examiner

This thesis was submitted to the Department of Fiqh and Uṣūl al-Fiqh and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al-Fiqh).

……..
Luqman Zakariyah
Head, Department of Fiqh and
Uṣūl al-Fiqh

This thesis was submitted to the Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Fiqh and Uṣūl al-Fiqh).

……..
Rahmah Bt. Ahmad H. Osman
Dean, Kulliyyah of Islamic
Revealed Knowledge and Human
Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Tarek Hamiche

Signature: ……..……...…… Date…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٧م محفوظة لـ: طارق حميش

حقوق المرأة بين الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي
دراسة مقارنة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: طارق حميش

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من أحسنا تربيتي .. وسهرا على نجاحي .. وأسهما في البلوغ إلى مرادي .. وصبرا على اغترابي .. وبذلا النفس والنفيس في ذلك .. إلى والدي الكريمين العزيزين ..

إلى أخي وزوجته .. إلى أختي وبعلها ..

إلى جدتي ..

إلى كل من علّمني ولو حرفا واحدا ..

إلى جميع أصدقائي .. وجميع الأمة الإسلامية ..

أهدي هذا البحث مع تمنياتي لي ولهو بالتوفيق والسداد فيما نصبو إليه

والله ولي التوفيق

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده سبحانه وأشكره، على أن يسّر لي أن أتمّ هذا البحث في هذه الفترة الوجيزة، وما كنت لأفعل لولا توفيق ربي وامتنانه. أما وقد أكملت عملي، وأنهيت بحثي، فإني أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي الأستاذ الدكتور **سيد سكندر شاه حنيف**، الذي أشرف على بحثي، وأعانني في إنجازه، ويسّر لي الأمور، فكان لي سندا ومتنا، وما عرفت منه تأخرا قط، وكان سريعا إلى تلبية احتياجاتي، فجزاه الله عني وعن الأمة الإسلامية خير الجزاء. وشكري موصول إلى مشرفي الثاني الدكتور **عبد الباري أوانج**. كما لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في بحثي من قريب أو بعيد، من أساتذة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ومن طلابها الأوفياء، الذين لا تسع هذه الصفحة أسماءهم، إلا أنني أستحضرهم في قلبي واحدا واحدا. والحمد لله أولا وآخرا.

فهرس المحتويات

ملخص البحث..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار .....هـ

إقرار بحقوق الطبع ..... و

إهداء .....ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث.....٢

أسئلة البحث ٢

أهداف البحث ٢

أهمية البحث ٣

حدود البحث.....٣

منهج البحث ٤

الدراسات السابقة ٥

الفصل الثاني: مفهوم حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي.....١٢

تمهيد..... ١٢

المبحث الأول: مفهوم حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية ١٢

المطلب الأول: الحق: تعريفه، مصادره وأقسامه ١٢

الفرع الأول: تعريف كلمة الحق ١٢

الفرع الثاني: مصادر الحق ١٤
الفرع الثالث: أقسام الحق ١٤
المطلب الثاني: مفهوم الكلمة المركبة (حقوق المرأة) ١٧
المبحث الثاني: مفهوم حقوق المرأة في القانون الفرنسي ١٩
المطلب الأول: نبذة عن القانون الفرنسي ١٩
المطلب الثاني: مفهوم حقوق المرأة ٢٠
الفرع الأول: تعريف الحق ٢٠
الفرع الثاني: مصادر الحق ٢١
الفرع الثالث: أنواع الحقوق ٢١
الفرع الرابع: تعريف حقوق المرأة ٢٢
المبحث الثالث: المقارنة بينهما ٢٣

الفصل الثالث: حق المرأة في الميراث في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي ٢٥

تمهيد..... ٢٥
المبحث الأول: حق المرأة في الميراث في الشريعة الإسلامية ٢٥
المطلب الأول: تعريف الميراث في الشريعة الإسلامية ٢٥
الفرع الأول: تعريف الميراث لغة ٢٥
الفرع الثاني: تعريف الميراث اصطلاحا..... ٢٦
الفرع الثالث: تقسيم الميراث في الشريعة الإسلامية..... ٢٧
المطلب الثاني: ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية..... ٢٨
الفرع الأول: الحالات التي ترث فيها المرأة ٢٨
الفرع الثاني: بعض الأمثلة عن الحالات التي ترث فيها المرأة ٣٢
الفرع الثالث: مقارنة نصيب المرأة بنصيب الرجل ٣٥
المبحث الثاني: حق المرأة في الميراث في القانون الفرنسي ٣٩
المطلب الأول: الميراث في القانون الفرنسي ٣٩
الفرع الأول: تعريف الميراث في القانون الفرنسي ٣٩

الفرع الثاني: نبذة عن الميراث في القانون الفرنسي..... ٤٠
الفرع الثالث: الورثة في القانون الفرنسي ٤١
المطلب الثاني: ميراث المرأة في القانون الفرنسي ٤٢
المبحث الثالث: المقارنة بينهما ٤٦
المطلب الأول: أوجه الاتفاق ٤٦
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف ٤٧

الفصل الرابع: تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي ٥٢
تمهيد..... ٥٢
المبحث الأول: تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية..... ٥٢
المطلب الأول: تعريف تعدد الزوجات ٥٢
الفرع الأول: تعريف التعدد لغة ٥٢
الفرع الثاني: تعريف التعدد اصطلاحا..... ٥٣
الفرع الثالث: نبذة عن التعدد ٥٣
المطلب الثاني: مشروعية التعدد ٥٤
الفرع الأول: الأدلة على مشروعية التعدد..... ٥٤
الفرع الثاني: آية التعدد..... ٥٥
الفرع الثالث: آراء الفقهاء في التعدد..... ٥٩
المطلب الثالث: سلبيات وإيجابيات التعدد ٦١
الفرع الأول: سلبيات التعدد..... ٦١
الفرع الثاني: إيجابيات التعدد..... ٦١
الفرع الثالث: موازنة بين سلبيات التعدد وإيجابياته..... ٦٢
الفرع الرابع: شبهات حول التعدد والرد عليها..... ٦٤
المبحث الثاني: التعدد في القانون الفرنسي ٦٦
المطلب الأول: نبذة عن التعدد ٦٦
الفرع الأول: التعدد في النصرانية ٦٦

الفرع الثاني : التعدد عند النصارى..... ٦٨
المطلب الثاني: حكم التعدد في القانون الفرنسي الحالي..... ٦٩
المبحث الثالث: المقارنة بينهما ٧١

الفصل الخامس: حجاب المرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي..... ٧٥
تمهيد..... ٧٥
المبحث الأول: حجاب المرأة في الشريعة الإسلامية ٧٥
المطلب الأول: تعريف الحجاب..... ٧٥
الفرع الأول: تعريف الحجاب لغة ٧٥
الفرع الثاني: تعريف الحجاب اصطلاحا ٧٦
الفرع الثالث: العلاقة بين التعريفين؛ اللغوي والصطلاحي..... ٧٧
المطلب الثاني: حكم الحجاب ٧٧
الفرع الأول: أدلة فرض الحجاب ٧٧
الفرع الثاني: أوصاف الحجاب الشرعي ٨١
المطلب الثالث: الحكمة من مشروعية الحجاب ٨٤
المبحث الثاني: الحجاب في القانون الفرنسي ٨٦
المطلب الأول: نبذة عن الحجاب ٨٦
الفرع الأول: عند النصارى ٨٦
الفرع الثاني: في القانون الفرنسي ٨٧
المطلب الثاني: قضية الحجاب في القانون الفرنسي الحالي..... ٨٨
الفرع الأول: لادينية الدولة الفرنسية ٨٨
الفرع الثاني: مراحل منع الحجاب ٨٩
المبحث الثالث: المقارنة بينهما ٩٢

الخاتمة: النتائج والتوصيات..... ٩٥
أولا: النتائج ٩٥

ثانيا: التوصيات ٩٧

المصادر والمراجع.....٩٨

فهرس الجداول

جدول رقم ١: أنصباء الوارثات من النساء ٢٩

جدول رقم ٢: النصف: توفيت امرأة عن بنت وأب ٣٢

جدول رقم ٣: الربع: توفي عن زوجة وأب ٣٣

جدول رقم ٤: الثلث: توفي عن أم وأب ٣٣

جدول رقم ٥: الثلثان: توفي عن ابن أخ شقيق وأختين شقيقتين ٣٣

جدول رقم ٦: عصبة مع الغير: توفي عن زوجة وبنت وأخت لأب ٣٤

جدول رقم ٧: السدس: توفي عن زوج وأم وأخت لأم ٣٤

جدول رقم ٨: السدس: توفي عن بنتين وأخ شقيق وأم أب وأم أم ٣٤

جدول رقم ٩: عصبة: توفي عبدٌ عن أم ومعتقة ٣٥

جدول رقم ١٠: عصبة بالغير: توفيت عن ابن ابن وبنت ابن ٣٥

الفصل الأول
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله الملك الحق المبين، إله الأولين والآخرين، خالق الذكر والأنثى والناس أجمعين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا مُحَمَّد سيد الثقلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من اقتفى أثره واتبع منهجه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فقد كثر الكلام عن حقوق المرأة في عصرنا هذا، فكل يحاول نصر معتقده، وكل يرمي إلى الوصول إلى مقصوده. لكن الناظر في التاريخ يجد أن هذا ليس أمرا مستجدا، بل كثر الحديث فيه منذ القدم، لكنه يأتي في زماننا بثوب جديد. إذ قديما سُلبت المرأة حقها في غالب المجتمعات علانية، واعتُبرت من سقط المتاع، إلى أن جاء الإسلام فكرّمها أيما تكريم. أما في عصرنا، فقد ظهر من يسمَّون بدعاة تحرير المرأة، وما هو إلا سلب لفطرتها من حيث لا تشعر، من طريق غير مباشر. فلا فرق بينهما إلا في الطريقة، أما الغاية فنفسها. إذ لا يختلف اثنان على ما نشاهده في عصرنا من استغلال الجنس الأنثوي لمصالح تعود إلى المستغلين كل بحسب رغباته. فلا غرو أن يتفانى هذا المستغل في تبرئة ساحته، وإيهام الناس صدقَ ما يدّعي.

وقد كان منهم من سن قوانين، وتكلم فيها عن المرأة، ومنهم من اعتمد على العرف فلم يدوّن أي قانون، كما لا ننسى الشرائع السماوية التي بدورها نصت على مكانة المرأة.

ومن القوانين التي اهتمت بجانب المرأة، القانون المدني الفرنسي، الذي أصدره الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت سنة ١٨٠٤م. وقد شاع ذكره وذاع صيته حتى صار اليوم مقتبسا في ربع الأنظمة القضائية حول العالم، يضاف إليه بعض التعديلات التي تناسب كل دولة. وعُدّل مرات عديدة، وآخرها تعديل أكتوبر ٢٠١٦م.

كما أن الفقه الإسلامي أيضا أبرز حقوق المرأة أيّما إبراز، واسترد لها ما نزع منها من كرامتها. فبينه وبين القانون الفرنسي شبه في الاهتمام بالمرأة، على اختلاف بينهما في

التفاصيل. فكان من أهم البحوث أن يقارن بين هذين التشريعين، كي يُبيّن الحق من الباطل، ولا يُخلط الجد بالقول الهازل.

مشكلة البحث

لقد ظهر في العصر الحالي كلام حول المرأة في الإسلام وحقوقها كنِدٍّ للرجل، ومن أهم هذه الإشكالات في بعض الأفهام أن الإسلام بَخسَ حق المرأة، واستغله لصالح الرجل، وطرحت في أبواب خاصة من الشريعة الإسلامية أكثر من غيرها، من هذه المجالات: حق المرأة في الميراث، تعدد الزوجات وحجاب المرأة المسلمة. فالقوانين الغربية لا تتفق مع الشريعة الإسلامية في ذلك، ووضعت لنفسها قوانين من أجل الوصول إلى هذه المساواة المنشودة عندهم، ومن هنا ينطلق الباحث في المقارنة بين حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، لتوضيح الرؤى حول من وفّى المرأة حقوقها، وما هي نظرة كل من الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي في قضايا الميراث وتعدد الزوجات ومفهوم الحجاب، وأيهما صواب يحقق الفطرة، بناءً على النتائج الواقعة والمتوقعة.

أسئلة البحث

بناءً على المشكلة الآنفة الذكر، فإن الباحث يسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي؟
٢. ما حق المرأة في الميراث في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي؟
٣. كيف نظرت الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي في تعدد الزوجات؟
٤. كيف نظرت الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي في الحجاب؟

أهداف البحث

أما الأهداف التي يأمل الباحث تحقيقها جوابا عن الأسئلة السابقة، فهي:

١. التعرف على مفهوم حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي.

٢. توضيح حق المرأة في الميراث في الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، والمقارنة بينهما.
٣. مناقشة نظرة الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي في تعدد الزوجات، والمقارنة بينهما.
٤. مناقشة نظرة الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي في الحجاب، والمقارنة بينهما.

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

أولا: إن المرأة مهضومة الحقوق على مر العصور حتى في عصرنا هذا، فلا يزال الجهال يقهرون المرأة لضعف خلقتها، فمن الأهمية بمكان أن يصدع بحقها أمام الملأ، لكي يسد الطريق إلى قهرها أو استغلالها.

ثانيا: روّج في هذا العصر أن الغرب حرر المرأة وأعطاها حقوقها، وأن القوانين الغربية –وأهمها القانون الفرنسي– هي المناسبة، وستكشف المقارنة صدق أو كذب دعوى الغرب بأنهم حرروا المرأة، وتظهر هل هم أرادوا استغلالها أم لا.

ثالثا: لفت الانتباه إلى أن القانون الفرنسي استوحى مواده من الفقه الإسلامي، مما يظهر الحق، ويبث الثقة في نفوس المسلمين، ويرجع بهم إلى دينهم.

حدود البحث

إن حقوق المرأة تشمل كل المجالات مما لا يسع أن يذكر في هذا البحث، لذا سيقتصر الباحث على ثلاثة مجالات ألا وهي الميراث، تعدد الزوجات والحجاب. والتي تعد من أهم المسائل التي يكثر فيها الكلام في هذا المجال، أما القانون الفرنسي فإنما اختاره الباحث لكونه من أكثر القوانين انتشارا في زماننا، نظرا لكثرة المستعمرات الفرنسية، كما أن الأقليات المسلمة في فرنسا أكثر من غيرها من الدول، وعلى الرغم من ذلك فإنها الدولة الأولى التي منعت ارتداء الحجاب تحت مسمى الرموز الدينية. إضافة إلى كون الباحث مجيدا للغة

الفرنسية. وسيعتمد في هذا البحث على القانون المدني الفرنسي الأخير المعدل في ٩ أكتوبر ٢٠١٦ م.

منهج البحث

يتبع الباحث في هذه الدراسة ثلاثة مناهج، وهي:

١. **المنهج الاستقرائي**: وسيتم توظيف هذا المنهج بتتبع المواد القانونية المتعلقة بالميراث والتعدد والحجاب منذ نشأتها، والاستقراء التام للمواد في مظانها وبلغتها، وتتبع أقوال الشراح لهذا القانون، كما تؤخذ النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وتتبع أقوال العلماء والفقهاء، والتركيز على المذهب المالكي. كما يتم تتبع ما كتب في هذا الموضوع قدر الوسع والطاقة.

٢. **المنهج التحليلي**: وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكاً، أو تركيباً، أو تقويماً. وهذا المنهج يُستخدم من خلال خطوات ثلاث:

أولا: التفسير، وعُبِّر عنه بالتفكيك، وهو عرض الأعمال العلمية، على سبيل التأويل، والتعليل وهو عمل علمي جليل؛ ويستخدمه الباحث في عرض المواد القانونية، ويحاول أن يؤولها تأويلا صحيحا يوافق مقصود واضعيها. وكذا مع التشريع الإسلامي.

ثانيا: النقد، وهو عملية تقويم، وتصحيح، وترشيد؛ وعليه، فإنه لا يكون بمعنى النقض، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها، أو إلى نسق كلي. فلا بد بعد تفكيك المواد القانونية أن يبيَّن ما هو الصواب منها وما هو الخطأ. وكذا مع آراء الفقهاء.

ثالثا: الاستنباط، ويقصد به الوصول إلى إظهار مراد القانون الفرنسي والتشريع الإسلامي، ومدى توافقهما وكذا اختلافهما.

٣. **المنهج المقارن**، ويتمثل في مقارنة القانون الفرنسي بالفقه الإسلامي في الميراث والتعدد والحجاب، والخلوص إلى أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف، وبيان الصواب من الخطأ.

الدراسات السابقة

موضوع حقوق المرأة له أهمية كبيرة، لذا كثرت الكتابات فيه لكن كثيرا ما يكتب فيه في تشريع واحد معين، أو قانون وضعي معين، وقلّ ما يكتب فيها دراسة مقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون الوضعي الفرنسي، لكن سأذكر بعض الدراسات التي تناولت هذه الحقوق، ولو من زاوية واحدة، إلا أني لا أحصيها لسببين؛ أحدهما عدم تعلقها بموضوعي علاقة تستوجب الإحصاء، والثاني تعذر إحصائها لكثرتها. على أنه لم أجد دراسة أفر التشريعين بالمقارنة، اللهم إلا كتابين سيأتي التنبيه إليهما، ومن أهم هذه الكتب ما يلي:

كتاب **حقوق المرأة بين الإسلام والديانات الأخرى**[1] للمؤلِّفَين عبد الحميد مُحَمَّد إبراهيم ومحمود عبد الحميد مُحَمَّد، ذكرا فيه المرأة على مر العصور، مع تسليط الضوء على موضوع الزواج والتعدد والطلاق. وعليه فإن الكتاب لم يشمل الجوانب التي سيبحثها الباحث، كما أنه لا يوجد فيه ذكر للقانون الفرنسي. وهذا ما يجعل الباحث يستفيد مما ورد فيه، ويفسح له المجال بزيادة مواضيع أخرى عليه، إضافة إلى ذلك فسيُحلّيها بحُلّة المقارنة.

كتاب **حقوق المرأة في الإسلام**[2] لمحمد عبد السلام أبو النيل، وهذا الكتاب تحدث عن الجوانب الثلاثة التي يرومها الباحث؛ وهي الميراث والتعدد والحجاب، وذكر تكريم المرأة بالميراث، وتشريفها بالحجاب، كما ذكر الحكمة من التعدد، لكن تناولها من جانب واحد فقط، ولم يتطرق إلى أي قانون وضعي، مما يجعل الباحث يستفيد منه في جانب الفقه الإسلامي، ويحاول إكمال الفائدة بالمقارنة مع قانون نابليون.

كتاب **تطبيق القانون المدني على مذهب الإمام مالك بن أنس**[3] لمؤلفه مُحَمَّد حسنين بن مُحَمَّد بن مخلوف العدوي، والكتاب عبارة عن المقارنة بين القانون الفرنسي والفقه المالكي، يأتي المؤلف بالمادة القانونية لفظا أو معنا، ثم يعلق عليها تعليقا شافيا يفهم منه الغرض من

---

[1] عبد الحميد مُحَمَّد إبراهيم ومحمود عبد الحميد مُحَمَّد، **حقوق المرأة بين الإسلام والديانات الأخرى**، (الكويت: دار النشر الكويتية، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

[2] مُحَمَّد عبد السلام أبو النيل، **حقوق المرأة في الإسلام**، (الكويت، د.ط، ١٩٩٤م).

[3] مُحَمَّد حسنين بن مُحَمَّد بن مخلوف العدوي، **تطبيق القانون المدني على مذهب الإمام مالك بن أنس**، تحقيق: مُحَمَّد أحمد سراج، علي جمعة مُحَمَّد، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

وضعها، والتعليق يكون من الجانب الفقهي ببيان النصوص الشرعية، والقواعد الفقهية التي تتضمن هذه الأحكام، ثم يخصص الفقه المالكي بالذكر وتوضيح الحكم على وفقه، وبعد ذلك يعمَد المؤلف إلى ذكر العلاقة بين البند القانوني والحكم الفقهي، وغالبا ما تكون المشابهة بينهما، وهذه هي الغاية أصلا من تأليفه.

وعلى الرغم من علو قدر هذا الكتاب، إلا أنه لا يخلو من نقص، فهو ركز على إظهار وجه الشبه، مما قد يطمس معالم الخلاف، ويقدم صورة ناقصة عن حقيقة العلاقة بين طرفي المقارنة.

كما أن المؤلَّف ليس فيه توسع في المعلومات وبسط الآراء، والرد في موضع الرد، والبيان في موضع البيان، بل يكتفي بذكر البند وما يقابله في الشرع، فمثلا؛ في مسألة تعدد الزوجات ذكر البند من القانون الفرنسي الذي لا يعترف بزواج ثان إلا بعد فسخ الأول، وبعد ذلك ذكر أن في المذهب جواز الجمع بين أربع، من غير بيان لإيجابيات التعدد أو حتى سلبياته.

كما أن القانون الفرنسي طرأ عليه تغيرات منذ كتابة هذا الكتاب إلى يومنا هذا. وسوف يحاول الباحث استيفاء ما فات هذا الكتاب.

رسالة **أحكام ميراث المرأة في الفقه الإسلامي**[٤] للباحث ورود عادل إبراهيم عورتاني، وهي رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير، جاء فيها بالميراث قبل الإسلام، وتناول المجتمع الروماني والسامي واليهودي والجاهلي، كما تتطرق أيضا إلى المذهب الاشتراكي والقانون الفرنسي. ثم استقصى حالات ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية من بنت وأخت وزوجة وجدة إلى غيرها من الحالات التي ترث فيها المرأة. فبين حق المرأة في الميراث بالتفصيل. وختم بحثه بالمقارنة بين ميراث المرأة وميراث الرجل، والرد على الشبهة المثارة حول التفاضل بين الجنسين. إلا أنه لم يقارن فيها بين القانون الفرنسي والفقه الإسلامي، كما أن عمله في ذكر القانون الفرنسي عبارة عن ترجمة حرفية لما جاء فيه في الميراث، لذلك فإن الباحث سيستفيد من هذه الرسالة في جانب الفقه الإسلامي، ويزيد عليه جانب المقارنة والتحليل.

---

[٤] عورتاني، ورود عادل ابراهيم، **أحكام ميراث المراة في الفقه الإسلامي**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح بنابلس، فلسطين ٢٠٠٠م)

كتاب **المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي، مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس** ﷺ[٥] لمؤلفه سيد عبد الله علي حسين. وهذا الكتاب جيد في بابه، وقد أتى المؤلف بالقانون الفرنسي مادة مادة، وقارنها بالفقه المالكي فأجاد وأفاد، يذكر البند ويشرحه ويبينه، ثم يأتي به في الفقه وبعد ذلك يعمد إلى المقارنة. فمثلا؛ ذكر في الكتاب الأول من القسم الثامن قضية الميراث في التشريعين، فقال: "القانون الفرنسي: بين الميراث ونظام الزواج علاقة؛ فبالوفاة ينتهي الزواج وتقسم التركة فيوجد الميراث"[٦]. ثم مضى إلى أن أتى إلى التشريع الإسلامي فقال: "التشريع الإسلامي: الميراث بمعنى العلم: فن يعرف به من يرث ومن لا يرث"[٧]. ثم أتى في آخر الكتاب الأول فذكر نتيجة المقارنات في هذا الجزء فقال: "يختلف التشريعان فيما يأتي: طبقات الميراث، الورثة الشرعيون، ورثة الولد الطبيعي، ...، ويتفق التشريعان فيما يأتي: الميراث، شروط الوارث، أسباب الحرمان من الميراث (في الجملة)..."[٨].

لكن قد حدث بعض التغيير في القانون الفرنسي، وتغيّر مفهوم حقوق المرأة، واستجدت أمور في هذا العصر لا نجد لها ذكرا في هذا الكتاب، كما أن المؤلف لم يذكر مسألة الحجاب ولم يتكلم عن التعدد بشكل مُلمٍّ وهذا ما سيحاول الباحث إظهاره خلال بحثه.

كتاب[٩] **(ماذا يكشف الحجاب؟) ?que dévoile le voile** للكاتب Gaelle Benhayoun. تناول فيه القضية التي أشغلت الفرنسيين منذ ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٤م، خاصة في بداية الألفينيات، ألا وهي قضية تغطية الحجاب. وقد عُرفت القضية باسم " les affaires du voile". ذكر الأحداث التي وقعت في فرنسا منذ نهاية الثمانينيات، والتي دفعت الدولة

---

[٥] سيد عبد الله علي حسين، **المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي، مقارنة بين فقه القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك بن أنس** ﷺ، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

[٦] المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٧٠.

[٧] المصدر نفسه، ج٤، ص١٣٧٤.

[٨] المصدر نفسه، ج٤، ص١٤٢١.

[9] Gaelle Benhayoun, *Que dévoile le voile?*, (Mémoire non publier, Université de Paris 13, 2007).

الفرنسية إلى إصدار قانون لمنع الحجاب المغطي للوجه، ومن ذلك قصة ألما وليلى؛ الأختان الفرنسيتان – من أب يهودي وأم أمازيغية – اللتان قررتا أن تلبسا الحجاب في المدرسة الثانوية، فعوقبتا بالطرد. فالكتاب تحليل لقضية منع الحجاب في فرنسا، إلا أنه ركز على المسلمات ذات الأصول المغربية ولم يتطرق إلى الفرنسيات الأصل، كما لم يذكر وجهة نظر الإسلام في هذه القضية. لكن يبقى البحث مفيدا، وإنما تكون إضافات الباحث من حيث تعميم موضوع الحجاب، وكذا المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي.

كتاب **ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية والقوانين المقارنة**[١٠] لقيس عبد الوهاب الحيالي، وهذا الكتاب تناول موضوع ميراث المرأة من ثلاث نواحٍ وهي: ميراثها في النظم القديمة، وميراثها في الإسلام، وميراثها في القوانين الوضعية، وذكر من ضمن هذه القوانين الوضعية القانون الفرنسي، وتطرق إلى المواد التي تخص ميراث المرأة، وذكرها وبين نظرة القانون الفرنسي، وبعد ذلك جاء لتقويم أحكامه، وخلُص إلى أن القانون الفرنسي لم يكن موفّقا فيما وضعه، بسبب إجحافه لحقوق الوارثين، تارة بحجب من لا يستحق الحجب؛ كحجب الأجداد والجدات بالإخوة والأخوات، وتارة بتوريث الأولاد غير الشرعيين، مما يؤدي إلى اختلاط الأنساب. ثم بعد ذلك تكلم عن شبهة التفضيل بين الرجل والمرأة، وبيّن الحكمة من ذلك. فالكتاب أعطى الميراث حظه من البحث من جانب الشرع ومن جانب القوانين الوضعية، لذلك فإن الباحث سيستفيد منه في هذا الباب.

كتاب **L'interdiction du foulard Islamique à l'école, comment la loi s'est imposée comme nécessité ?**[١١] **(منع الحجاب الإسلامي في المدارس، كيف فرض القانون كونه ضرورة؟)** للطالبة Studle Morgane، وهو عبارة عن مذكرة للتخرج من جامعة ستراسبورج. أوضحت فيه قصة منع الرموز الدينية في فرنسا؛ كيف بدأت ومتى صدر القانون بالمنع، وكذلك ذكرت الأجواء التي زامنت إصدار القانون بشيء من التفصيل. وأول شيء يعنيه القانون الفرنسي بالرموز الدينية هو ارتداء الحجاب الإسلامي في الأماكن العامة،

---

[١٠] قيس عبد الوهاب الحيالي، **ميراث المرأة في الشريعة الإسلامية والقوانين المقارنة**، (عمان: دار الحامد، ط١، ٢٠٠٨م).

[11] Studle Morgane. *L'interdiction du foulard Islamique à l'école, comment la loi s'est imposée comme nécessité?* (Mémoire soutenu à Strasbourg en juin 2009).

وذكرت أن ذلك تم الاتفاق على إيقافه يوم ١٥ مارس ٢٠٠٤. فالبحث في غاية الأهمية، إلا أنه ينقصه ذكر المعارضين لهذا القانون، كما ينقصه التعرض للنظرة الإسلامية، مما يفتح بابا للباحث أن يستفيد منه ويضيف عليه.

رسالة **المساواة بين الرجل والمرأة عند جمعية "الأخوات في الإسلام" في ماليزيا دراسة من المنظور القرآني**[١٢]، من إعداد الطالبة سيتي سورايدا بنت الصديق ، وهي بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في علوم الوحي والتراث في الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، درست فيها حقوق المرأة دراسة ميدانية، تتبعت فيها عمل إحدى الجمعيات، ألا وهي جمعية الأخوات في الإسلام التي تتواجد في ماليزيا، والتي تسعى إلى الرقي بالمرأة الرتبة اللائقة بها. وناقشت أفكار هذه الجمعية، ومن بين هذه الأفكار، فكرة المساواة في الميراث بين الذكر والأنثى، وفكرة رفض التعدد. إلا أن الباحثة أطنبت في الأول في الثناء على الجمعية مما لا يتوافق والرد. كما أن البحث لا يوجد فيه ذكر للقوانين الوضعية، وهذا ما سيغطيه الباحث.

مقال بعنوان **Interdire le port du voile islamique intégral ? Les États européens répondent, en ordre dispersé, selon des logiques nationales**[١٣]. **(منع ارتداء الحجاب الإسلامي المغطي للوجه؟ الدول الأوروبية تجيب، على حدة،على حسب المنطق الدولي)** للكاتب الفرنسي Olivier Dord، تكلم فيه حول الحجاب في أروبا، وخصص ذكر بعض البلدان، وعلى رأسها فرنسا، وذكر أنها أول دولة منعت النقاب والبرقع. كما بيّن أن فرنسا ليست هي الوحيدة التي منعته، بل توجد بلدان تسير على نهجها، كمثل بلجيكا وهولاندا، وذكر أن السبب يعود على تغطية الوجه وطمس الهوية، ونفى أن يكون الدافع هو الصراع الديني. وجاء في المقال أن المملكة المتحدة ممن رفض هذا القرار بالمنع، ومال إلى احترام حرية التدين. وقد ذكر في مقاله موادا من القانون، وكلاما للوزراء، مما

---

[١٢] بنت الصديق، سيتي سورايدا، **المساواة بين الرجل والمرأة عند جمعية "الأخوات في الإسلام" في ماليزيا دراسة من المنظور القرآني**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠٠٩م).

[13] Olivier Dord. *Interdire le port du voile islamique intégral ? Les États européens répondent, en ordre dispersé, selon des logiques nationales*. (Fondation Robert Schuman. Question d'Europe n°183. 18 Octobre 2010).

سيجعل الباحث يستفيد منه، إضافة إلى التركيز على القانون الفرنسي، ومقارنته بالفقه الإسلامي.

كتاب **تعدد الزوجات بين الإسلام وخصومه**[١٤] لمؤلفه راسم شحدة سدر، وجاء الكتاب في ستة فصول كلها حول التعدد، فبدأ بتعدد الزوجات قبل الإسلام، ثم ثنّى بالتعدد في الإسلام، وثلّث بتعدد زوجات النبي مُحَمَّد ﷺ، وربّع بدفع الافتراءات على التعدد، وخمّس بإيجابياته، وختم بذكر قانون الأحوال الشخصية. فهو كتاب مهم في بابه، بحيث أظهر حقوق المرأة وكرامتها التي أعطاها إياها الإسلام، وبيّن بطلان الشُّبه المثارة حول الإسلام. إلا أنه لم يتعرض للقانون الفرنسي، الذي هو موضوع الباحث، كما أنه اقتصر فقط على التعدد، مما يتيح الفرصة للباحث أن يستفيد منه، ويزيد عليه.

مقال حول **الحجاب**[١٥] للكاتب أبي الحسن بن مُحَمَّد الفقيه، وقد ذكر فيه أهمية الحجاب، وكون عفة المرأة وكرامتها تكمن في التمسك به، وتكلم عن وجوبه شرعا، وختم مقاله بالرد على دعاة التبرج. فوفّى الموضوع حقه من الجانب الشرعي، وسيضيف عليه الباحث الجانب الوضعي، وما يروّجه القانون الفرنسي في أيامنا هذه.

محاضرات حول تعدد الزوجات قامت بها منظمة ADDCAES تحت عنوان **les actes de la journée d'étude du 30 mai 2013 au sujet de la polygamie**[١٦] **(أعمال اليوم الدراسي ل ٣٠ ماي ٢٠١٣م حول تعدد الزوجات)** وملخص هذه المحاضرات، هو ذكر ما ينجم عن التعدد من مشاكل، وذكر قصص واقعية، ومشاكل عاشتها المغتربات في فرنسا. وجاء في بعض الورقات التعدد في الديانات السماوية الثلاثة؛ اليهودية، المسيحية والإسلام. كما جاء ذكر التعدد في فرنسا، وأنه كان مسموحا به للمهاجرين في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣م، وفي سنة ١٩٩٣م أصدر قانون منع التعدد، ويفسخ عقد من كانت خارج فرنسا إذا أرادت الدخول، معتبرين التعدد اعتداءً على حقوق المرأة. إلا أن هذه المحاضرات يغلب عليها الطابع القصصي على القانوني، وهذه ثغرة يسعى الباحث لسدها.

---

[١٤] راسم شحدة سدر، **تعدد الزوجات بين الإسلام وخصومه**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠م).

[١٥] أبو الحسن بن مُحَمَّد الفقيه، **الحجاب**، شوهد يوم ٢١ مارس ٢٠١٦م، https://www.hawaaworld.com/showthread.php?t=1428594

[16] *Les actes de la journée d'étude du 30 mai 2013 au sujet de la polygamie*, acessed on 21 March 2016. http://www.addcaes.org/publication-des-actes-de-la-journee-detude-au-sujet-de-la-polygamie/